

أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الشركات الأردنية

محمد قاسم الشحادات*

محمد زكريا لافي

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة الأردنية، حيث تتكون عينة الدراسة من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الأردن التي حققت عددا من الشروط، منها أن يكون للشركة موقع الكتروني رسمي، وأن تكون تقاريرها المالية منشورة طيلة فترة الدراسة وبلغ عددها (40) شركة خلال مدة ست سنوات في الفترة الممتدة من (2013-2018)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام برنامج التحليل IBM SPSS24 بالاعتماد على البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الموقع الالكتروني لها للوصول لمتغيرات الدراسة المتمثلة في حوكمة الشركات والمقاسه بكفاءة مجلس الإدارة (هيئة المديرين)، واستقلاليتها، وحجمه، وفيما يتعلق في الأداء المالي المقيس بالعائد على الأصول واستخدام عمر الشركة وحجمها كمتغيرات ضابطة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة في الأردن بالإضافة إلى عدم وجود علاقة بين كفاءة مجلس الإدارة والأداء المالي لهذه الشركات علاوة على وجود علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي ووجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة، توصي الدراسة الجهات المعنية بضرورة إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الصارمة لإجبار الشركات على تطبيق مبادئ الحوكمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومراقبة تطبيقها من خلال ضرورة تقديم تقرير سنوي عن مدى التزامها بهذه المبادئ.

الكلمات الدالة: الشركات الصغيرة والمتوسطة، حوكمة الشركات، الأردن، الأداء المالي، هيئة المديرين، مجلس الإدارة.

* كلية الأعمال، جامعة مؤتة.

تاريخ قبول البحث: 2023/10/8م.

تاريخ تقديم البحث: 2023/2/28م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2024 م.

The effect of the corporate governance on the financial performance of SMEs: the case of Jordanian companies

Mohammad Qasem Alshhadat*

alshhadat@mutah.edu.jo

Mohammad Zakariya Lafi

Abstract

This study aims to examine the relationship between corporate governance and financial performance in Jordanian small and medium enterprises (SMEs).

The present study has approached its objectives by examining the data relating to (40) companies during a period of six years from (2013-2018), starting from the year following the year of issuing the corporate governance code for SMEs in Jordan by Jordanian government.

The descriptive analytical approach was used utilizing the statistical analysis program (IBM SPSS 24) based on data extracted from the financial statements of the subject sample.

The results of the present study show a relationship between the corporate governance and the financial performance of medium and small enterprises in Jordan, in addition to the absence of a relationship between the efficiency of the board of directors and the financial performance of these companies. There was also a relationship between the independence of the board of directors and financial performance and a relationship between the size of the board of directors and the financial performance of medium and small enterprises.

This study suggests that the supervisory authorities could possibly issue a set of laws and legislations to compel companies to adopt the principles of governance and raise awareness of the importance of corporate governance in business prosperity.

Keywords: SMEs, Jordan, Corporate Governance, Financial Performance, board of directors.

* Faculty of Business, Mutah University. .

Received: 28/2/2023.

Accepted: 8/10/2023.

© All rights reserved to Mutah University, Karak, The Hashemite Kingdom of Jordan, 2024

المقدمة:

تدعم المبادئ العامة لحوكمة الشركات النهج الذي يراعي ويوازن الاحتياجات والمصالح والتوقعات المشروعة والمعقولة لأصحاب المصلحة بطريقة شاملة وأخلاقية ومستدامة كجزء من عملية صنع القرار ولا تشمل مجالس إدارة الشركات فقط الذين يسعون وراء النجاح المادي للشركات لتكوين ومراعاة الثروة كهدف للوحدات الاقتصادية، ولكن أيضاً الأفراد المسؤولين أخلاقياً الذين يسعون إلى تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي.

لقد أصبحت حوكمة هذه الشركات حالياً من الاهتمامات الرئيسية التي تم مناقشتها في مجالس إدارة الشركات، وأيضاً في الاجتماعات التعليمية والدوائر السياسية في جميع أنحاء العالم (Alhassan, et al., 2022).

منذ مطلع القرن الماضي (العشرين)، نما الاهتمام بحوكمة الشركات نتيجة لتعدد حالات الاحتتيال في الشركات وجسامة أثرها على الاقتصاد والمجتمعات بشكل عام، علاوة على حالات سوء الائتمان، والإهمال إذ إنه هناك أسباب عديدة للاهتمام المتزايد بهذا الموضوع، ولكن السبب الرئيس هو حجم وعدد الفضائح الاقتصادية التي عصفت بعدد من كبريات الشركات منها على سبيل المثال فضيحة شركة انرون عام 2001 و شركة وورلدكوم عام 2002 وبنك الائتمان السويسري عام 2023 وغيرها الكثير من حالات الإفلاس والتعثر الناتجة عن سوء الإدارة وضعف منظومة الرقابة، (Alshhadat & al-hajaya, 2023).

نظراً لأن كل من المساهمين والإدارة لديهما مصالح متباينة ومتضاربة تجعل التوفيق بين تحقيق كل من هذه المصالح (الحوافز و الدخل الوظيفي للمديرين) و (الربح و نمو الثروة للمساهمين) أمراً في غاية الصعوبة الأمر الذي يحتاج إلى إطار مؤسسي شامل يحكم هذه العلاقة و ينظم سير العمل وهو ما يعرف بالحاكمة المؤسسية (Corporate Governance)

عندما يتعلق الأمر بالأسواق النامية والمتقدمة، يختلف تعريف حوكمة الشركات بحسب الدولة إلى حدٍ ما وبالمثل، يختلف تأثير الحوكمة للشركات على الأداء المالي للشركة باختلاف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومع ذلك، تعتبر حوكمة الشركات أكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بالأسواق الناشئة والأسواق الأقل تطوراً، حيث يتم تطبيق الحوكمة بشكل صارم في البلدان المتقدمة. تم إجراء العديد من الدراسات التجريبية لتوضيح العلاقة ما بين حوكمة الشركات والأداء المالي لهذه الشركات في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الدراسات المقارنة في الأردن

نادرة للغاية. حوكمة الشركات ليست مفهوماً جديداً في العالم المتقدم، ويتم تنفيذه والالتزام به بشكل أكثر فاعلية وموثوقية مما هو عليه في البلدان النامية مثل الأردن.

وبناء على ما سبق ولأهمية الحاكمية المؤسسية لقطاع الشركات المساهمة العامة والمنشآت الكبيرة، فقد قامت حكومة المملكة الأردنية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة عام 2012 بإصدار دليل للحاكمية المؤسسية للشركات الصغيرة والمتوسطة استجابة للممارسات الدولية الفضلى المطبقة في هذا السياق ورغبة من الحكومة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة التطور الذي يجري على صعيد دعم منظومة الشفافية والحاكمية في هذه المنشآت لما لهذه المنشآت من أهمية ملحوظة في دعم الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل للمواطنين (Ali, M., 2018).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى دراسة علاقة حوكمة الشركات في الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن، وقد يرى الباحثان أن الالتزام بتشريعات حوكمة الشركات يسهم في تحسين أدائها واستمراريتها نظراً لما حدث مع الشركات قبل صدور حوكمة الشركات في الدول بشكل عام. ومن هنا يتفرع من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.
2. التعرف على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.
3. التعرف على العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة بإيجاد إجابة للسؤال الرئيس التالي والأسئلة الفرعية التي تتفرع عنه وكما يلي:

هل يوجد أثر لحكومة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الأداء المالي لهذه الشركات في الأردن؟

ومنه يتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد علاقة بين كفاءة مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن؟
2. هل يوجد علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن؟
3. هل يوجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن؟

فرضيات الدراسة:

بناء على التساؤلات المتعلقة بمشكلة الدراسة وأهدافها وبيان أهميتها ووفقاً للدراسات السابقة، سيتم وضع الفرضية الرئيسية الآتية:

H_0 : لا يوجد علاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

H_{01} : لا يوجد علاقة بين كفاءة مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

H_{02} : لا يوجد علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

H_{03} : لا يوجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

حوكمة الشركات:

بالنظر إلى أن مفهوم حوكمة الشركات نشأ في السنوات الأخيرة كأساس للنمو الاقتصادي والمالي، حيث يطلق عليها حوكمة الشركات الرشيدة، والتي تشمل العمليات والاستراتيجيات لإدارة التفاعلات بين الأطراف المهمة في الشركات. حظيت حوكمة الشركات بالكثير من الاهتمام والبحث والدراسة، لا سيما من قبل السلطات المسؤولة عن المراقبة. وكذلك المنظمات الاقتصادية والمالية، وكذلك قطاعات الأعمال والمؤسسات والبنوك على المستوى الإقليمي والعالمي.

نشأت وتطورت هذه المنظومة الإدارية والرقابية نظراً لوجود خلل في القوانين والتشريعات التي تحكم الأنشطة التجارية تسيير الأعمال، تركت المجال للإدارات لاستغلال هذه الثغرات لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الشركات والمساهمين أو التعدي على أصول المنشأة بطريقة تخالف أهداف وغايات الشركات.

الأمر الذي أدى إلى حدوث العديد من حالات الإفلاس والإعسار والفشل المالي للعديد من الشركات الكبرى كما تم الإشارة لذلك مسبقاً في حالة بنك الائتمان السويسري وشركة أنرون وغيرهما الكثير، مما أثر على آلاف المساهمين وضياع الكثير من رؤوس الأموال. وقد أظهرت تجارب العديد من الدول والمنظمات فضلاً عن الأزمات المالية التي أثرت عليها أن حوكمة الشركات هي أحد الجوانب الأساسية للنمو الصحي والسليم في قطاع الشركات بمختلف أحجامها وتنوع انشطتها واختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعمل بها (Ashhadat and Al-hajaya, 2023)

فقد عرفت كما هي في دليل مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها مجموعة العلاقات والمبادئ العامة التي تبين كيفية إدارة المنشأة الاقتصادية. كما عرفها (Paniaga et al., 2018) بأنها وجود أنظمة تحكم العلاقات بين الأطراف الرئيسية التي تؤثر على أداء الشركة والتي تشمل على عدة مقومات تهدف لتقوية المؤسسة على الفترات المستقبلية الطويلة وتحديد المسؤولية، بحيث يخضع نشاط المؤسسات لمجموعة من القوانين والسياسات والضوابط التي من ضمن غاياتها تحقيق أعلى مستويات من الجودة والتميز في الأداء من خلال الاختيار الملائم من تلك الأساليب والطرق الفعالة لتحقيق أهداف واستراتيجيات المنظمة ووضع الضوابط التي تنظم العلاقات بين الأطراف الرئيسية التي تؤثر على الأداء.

كما تم تعريفها على أنها نظام يركز على توفير وتنظيم الأفعال والممارسات للقائمين على إدارة الشركة بالشكل السليم بحيث يتضمن العديد من الضوابط والإجراءات الجوهرية التي تعمل معاً على تنظيم المسؤوليات والحقوق بين الأطراف المختلفة ذات الاهتمام في أي منظمة، ووضع القواعد والإجراءات التي تتعلق بشؤون المنظمة بشكل يحافظ على حقوق الأطراف المتمثلين بحملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وغيرهم من أصحاب المصالح (الشحادات وعبدالجليل، 2011).

وبناءً على ما سبق يرى الباحثان أن حوكمة الشركات هي مجموعة من العلاقات المنظمة التي تربط إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصلحة، من خلال الإجراءات والهياكل التي يتم الاعتماد عليها لإدارة شؤون الشركة وتوجيه عملها من أجل ضمان تحسين الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة، بهدف تعظيم الفوائد للمساهمين على المدى الطويل.

خصائص حوكمة الشركات:

ترتبط الحوكمة بسلوكيات الأفراد، والجماعات المختلفة ذات العلاقة بالشركات (Stakeholders)، لهذا السبب يوجد عدة خصائص يجب توافرها في هذه السلوكيات حتى يتم إنجاز الهدف من تطبيق حوكمة الشركات. فهذه الخصائص تشكل الركيزة أو لبنة الأساس لحوكمة الشركات، تذكر أهمها فيما يلي (Goel, 2018):

- الشفافية (Transparency): تعني عرض البيانات الكاملة والصحيحة التي تعطي صورة واضحة وحقيقية عن المعلومات المالية وغير المالية، بطريقة تحقق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات وممارسات إدارة الشركة، بالإضافة إلى ضمان الإفصاح السليم وفي الوقت الملائم عن المعلومات الضرورية.
- المساءلة (Accountability): وهي الأسس التي تقوم على محاسبة ذوي السلطة في اتخاذ القرارات في الشركة أو المسؤولين القائمين على تنفيذ الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم تجاه الشركة والمساهمين، وإيجاد آلية كفؤة وفعالة لتحقيقها.
- المسؤولية (Responsibility): ويقصد بها إيجاد هيكل وإطار تنظيمي يتصف بالوضوح بحيث يحدد أسس المسؤولية، وحدود صلاحيات متخذي القرارات عن واجباتهم للشركة وذوي المصلحة مثل المساهمين والمقرضين وغيرهم.
- الاستقلالية (Independence): تعني أن أعضاء هيئة المديرين مستقلين في حكمهم المهني دون ضغوطات أو تأثيرات خارجية لا تتفق مع مصلحة الشركة أو المنشأة.
- العدالة (Justice): بمعنى العمل على ضمان معاملة عادلة لجميع المساهمين دون تحيز أو ميولات شخصية لطرف دون آخر.

مجلس الإدارة:

إن مجلس الإدارة يعبر المحرك الأساس والضامن الأكيد لمنظومة الحوكمة المؤسسية وفي حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة يتم الاستعاضة عن مجلس الإدارة بهيئة المديرين، ونتيجة

لذلك، وضع المشرعون في العديد من البلدان قواعد واضحة لهذا النوع من الشركات من أجل معالجة مشاكل تضارب المصالح او سوء الإدارة والتقصير.

مسؤوليات مجلس الإدارة (هيئة المديرين):

تعتبر مسؤوليات مجلس الإدارة مبدأ وركيزة أساسية لحوكمة الشركات حيث تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة رعاية مصالح الشركة ومساهمتها، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقانونية في حماية حقوق المساهمين، وتنفيذ المهام الرئيسية، والتي تشمل تطوير استراتيجيات الشركة، ووضع سياسة إدارة المخاطر والميزانيات التقديرية، ووضع خطط العمل السنوية والأهداف المتوقع تحقيقها ضمن الإطار الزمني المقدر، ومراقبة تنفيذها. حيث يشرف مجلس الإدارة على النفقات الرأسمالية الرئيسية وعمليات الاستحواذ وتصفية الاستثمار، فضلاً عن العمل على مراقبة وتغيير فعالية حوكمة الشركات في المنظمة. أيضاً يتضمن دور مجلس الإدارة في الإشراف على الإدارة والرقابة عليها، لضمان سلامة ودقة التقارير المالية وسجلات الأعمال، وتحديد رواتب أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة. يجب أن تتصرف الإدارة بشكل صحيح.

خصائص مجلس الإدارة (هيئة المديرين):

تطُرقت تعليمات حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من الأمور التي يجب أن يتصف بها مجلس الإدارة لضمان قيامه بدوره بأكمل وجه علاوة على كون مجلس الإدارة (أو أي جهة تقوم مقامه) يمثل المرجعية التي يُناط بها ضمان حفظ حقوق المنشأة وضمان استمرارية أنشطتها ويمكن تلخيص هذه الخصائص كما نصت عليها تعليمات الحوكمة كما يلي:

أولاً: حجم مجلس الإدارة (هيئة المديرين)

توصلت العديد من الدراسات بأن لعدد أعضاء مجلس الإدارة (هيئة المديرين) دوراً مهماً لتعزيز نشاط الشركة وأدائها. حيث يرى البعض بأن مجلس الإدارة يكون أكثر فاعلية في أداء وظائفه عندما يكون كبيراً في الحجم، وهو ما أكدته عدة دراسات من بينها الدراسة التي أظهرت بأن المجالس الكبيرة أكثر فاعلية؛ لأن لديهم القدرة على تخفيف الضغط في العمل بسبب قدرتهم في توزيع المهام على أعضاء مختلفين، بالإضافة إلى الحقيقة بأن المجالس الكبيرة تحتوي على المزيد من الخبرة والتنوع. ذات أكثر نفوذاً واستقلالية بعكس المجالس الصغيرة التي تسيطر عليها الملكيات العائلية (Klein, 2002).

أن المجالس الكبيرة قد تكون فاعليتها أكبر بالرقابة على سلوك الإدارة للحد من تصرفاتها الانتهازية ولكن قد تكون المجالس الصغيرة أفضل في عملية اتخاذ القرارات؛ وذلك لسهولة التواصل فيما بين الأعضاء، وحسب دليل قواعد حوكمة الشركات الأردنية فقد أعطي الخيار للشركات المساهمة العامة حرية تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة، كل حسب حاجة نظامه، بحيث لا يقل عدد الأعضاء عن خمسة ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً.

ثانياً: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

استناداً إلى مبادئ نظرية الوكالة فقد أكد (Fama & Jensen, 1983) على ضرورة وجود أعضاء مستقلين للحد من تعارض المصالح ما بين الإدارة والمساهمين، والأعضاء المستقلون هم عبارة عن أعضاء غير تنفيذيين (Non-Executive Directors) مهمتهم الرقابة على القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة للتأكد من صحة القرارات، ويفترض أن يوجد توازن بين عدد الأعضاء المستقلين وغير المستقلين، كي لا تحدث السيطرة لأي طرف منهم على عملية اتخاذ القرارات، فإن وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يعد من الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات التي تعزز من الفكر المستقل.

تعتبر الاستقلالية عن مدى تطبيق الآليات المناسبة للحد من أو تجنب تضارب المصالح التي قد تكون موجودة، لأن إدارة الشركة قد يهيمن عليها كبار المساهمين، لذلك يتم تكوين مجلس الإدارة، من التعيينات في مختلف اللجان التنفيذية وأطراف خارجية، مثل المدققين، وينبغي أن تكون موضوعية ولا تسمح لأية مؤثرات خارجية. حيث تم قياس استقلالية الإدارة عن طريق تقييم مدى استقلال الرئيس عن الإدارة وعدم وجود منفعة مالية غير تعويض الرئيس من عضوية مجلس الإدارة.

ثالثاً: كفاءة مجلس الإدارة

من الضروري أن يكون عضو مجلس الإدارة مؤهلاً ولديه المعرفة والخبرة الكافيتين في الأمور المالية والإدارية حتى يتمكن من إنجاز المهام الموكلة إليه، وبوجه التحديد المعرفة المالية والمحاسبية لهذه الهيئة. يمكنهم أعضاء مجلس الإدارة من الإشراف والرقابة على أداء الإدارة التنفيذية، وذلك يساعد في الحد من التلاعب واو التقصير (Qi et al., 2017).

الأداء المالي:

يعتمد نجاح واستمرارية الوحدات الاقتصادية على قدرتها على تحقيق تدفقات نقدية موجبة من العمليات المعتادة. وهذا ما يعرف بالأداء المالي.

الأداء المالي هو وسيلة تقييم شاملة لمركز الشركة الاقتصادي في مجالات التشغيل والإدارة وقدرتها على تحقيق أفضل عائد من توظيف مواردها المتاحة. حيث تعتبر نتائج الأداء المالي بمثابة تقييم كامل للمركز الاقتصادي والمالي للشركة المتمثل في كفاءة إدارة موارد الشركة المتعددة مثل الأصول وكذلك إدارة المطلوبات ومواءمة تواريخ استحقاقها مع التدفقات النقدية المتحققة للوحدة الاقتصادية، وحفظ حقوق الملكية ومقابلة الإيرادات والمصروفات على النحو الذي يوازن بين السيولة والملاءة والربحية.

أهمية تقييم الأداء المالي

إن الأداء المالي للشركة يعتبر وبنافق أغلب الباحثين أحد أهم وسائل تقييم أداء المنشأة ككل، وقدرتها على تحقيق أهدافها واستدامة أنشطتها (Qi, B., et al., 2017).

ولكون ربحية المنشأة هي الضمانة التي توشح على قدرة المنشأة على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها الأمر الذي يجعل أهمية الأداء المالي متعددة الجوانب والمؤشرات ويمكن تلخيص أهمية الأداء المالي في أنه يساعد على تحقيق الأمور الآتية:

- 1- تقييم ربحية الشركة، حيث إن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم.
- 2- تقييم سيولة الشركة، حيث إن الغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالتزامات.
- 3- تقييم تطور نشاط الشركة، باعتبار أن الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثمارها.
- 4- تقييم ملاءة الشركة، وذلك يعني قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها على الأجلين القصير والطويل.

الدراسات السابقة:

تم اختبار أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي والاقتصادي للمنشآت في أكثر من سياق وعلى عينات متباينة ومختلفة وباستخدام منهجيات بحث مختلفة أيضاً.

وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي اطلع عليها الباحثان في سياق إعداد هذا البحث والبدائية مع الدراسة التي قام بها، (Tawiah,et al., 2022)، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دليل تجريبي فيما يتعلق بتأثير حوكمة الشركات الإفصاحات الطوعية في التقارير السنوية، حيث تم جمع أدلة اعتماد ما بعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من بيانات رأس المال الناشئة من التقارير السنوية لجميع الشركات غير المالية المدرجة البالغ عددها (22) على مدى خمس سنوات. باستخدام تحليل المحتوى، تم تسجيل التقارير السنوية المدققة للشركات بناءً على مدى إجمالي وأربعة أنواع محددة من الإفصاحات الطوعية التي تم إجراؤها. تم تحليل بيانات اللوحة التي تم الحصول عليها باستخدام نموذج انحدار المربعات الصغرى العادي المعمم.

تظهر نتائج الدراسة أن الإفصاحات الطوعية بين الشركات منخفضة حتى بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تعد سمات حوكمة الشركات المتعلقة بحجم مجلس الإدارة وهيكل قيادة المجلس محددات مهمة لمدى الإفصاحات الطوعية التي تقدمها الشركات. ومع ذلك، فإن استقلالية مجلس الإدارة ونوع المدقق لا تظهر إلا تأثيراً إيجابياً مهماً على الإفصاح الطوعي عن المعلومات المالية.

ومن الدراسات المهمة في هذا السياق، دراسة (خفاجي وآخرون، 2021)، هدف البحث إلى بيان دور حوكمة الشركات من الحد من إدارة الأرباح في ظل اشتراطات نظرية الوكالة من خلال استخدام آليات الحوكمة سواء كانت داخلية أو خارجية، حيث تسعى العديد من إدارات الشركات استغلال الصلاحيات الممنوحة لها لإظهار جوانب إيجابية عن إدارة تلك الشركات والظهور أمام المالكين الجدد من خلال التلاعب بالأرباح بسبب اختيار سياسات مالية ومحاسبية معينة تظهر المركز المالي للشركة في المدى القصير مستغلين المرونة في المعايير المحاسبية لاختيار طريقة معينة من المعالجات المحاسبية والإفصاح في القوائم المالية وهو ما يعرف بمفهوم (Earning Management).

وأظهرت النتائج أنه لغرض الحد من هذه الأفعال يجب اتباع عدة آليات من قبل المالكين للحد من تضارب المصالح بين المديرين والمالكين والحد من التلاعب بالسياسات المالية والمحاسبية والثبات على استخدام هذه السياسات. وعلى نحوٍ مشابهة درس (عبيرات وطعابة، 2019) أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء الاقتصادي للشركات المساهمة العامة محدودة المسؤولية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور مجلس الإدارة في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات ومدى مساهمته في تحسين الأداء المالي من خلال التركيز على شركة Alliance Insurance في تقييم فعالية مجلس إدارة شركة أليانس للتأمين، تم الاعتماد على الإرشادات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وميثاق الإدارة الرشيدة للمؤسسة في الجزائر والعديد من لوائح حوكمة الشركات المتعلقة بمجلس الإدارة. تم الحكم على الأداء المالي للشركة بناءً على حساب وتحليل مجموعة من مؤشرات الأداء، بما في ذلك معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وريج السهم. منذ أن انضمت الشركة إلى البورصة عام 2011 توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مجلس إدارة شركة أليانس للتأمين لديه العديد من المتطلبات لفعالية مجلس الإدارة سواء من حيث استقلالية أعضائه أو كفاءة أعضائه، وحضور أعضاء مجلس الإدارة. بالإضافة إلى دور ومهارة رئيسه، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أدائه المالي، كما أوصى بضرورة إصدار قواعد إرشادية لعمل مجلس الإدارة. على نحوٍ شبيه أيضاً قام (Ocharo et al., 2021) بدراسة تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي لشركات التأمين في كينيا خلال الفترة 2013-2018. تم جمع البيانات من 51 شركة تأمين مرخصة للعمل في كينيا اعتباراً من 31 ديسمبر 2018. تم استخدام تحليل الانحدار وأظهرت النتائج تأثير حوكمة الشركات بشكل كبير على الأداء المالي لشركات التأمين، وكشفت النتائج أن تكوين مجلس الإدارة يؤثر بشكل كبير على الأداء المالي. وهذا يعني أن شركات التأمين التي لديها عدد أكبر من المديرين غير التنفيذيين لا يكون أداءها أفضل من الشركات التي لديها عدد أقل من المديرين، وأظهرت النتائج أيضاً أن تنوع مجلس الإدارة يحسن الأداء المالي، وهذا يعني أن شركات التأمين ذات المديرين الأكثر احترافاً تؤدي أداء أفضل من الشركات ذات المديرين الأقل. وكشفت الدراسة أيضاً استقلالية مجلس الإدارة لها تأثير إيجابي وهام على الأداء المالي، حيث إن الشركات ذات المديرين الأكثر استقلالية تتفوق في الأداء على الشركات ذات المديرين الأقل. بالإضافة إلى ذلك، أشارت النتائج إلى أن حجم مجلس الإدارة له تأثير سلبي وهام على الأداء المالي، وهذا يعني أن أحجام مجالس الإدارة الكبيرة لا تتفوق على

أحجام مجالس الأصغر، وتوصلت الدراسة إلى أن هيكل حوكمة الشركات الفعال له تأثير كبير على أداء الشركة.

أيضاً من الدراسات المهمة في هذا السياق كونها أعدت في إحدى الدول النامية الشبيهة بظروف الأردن دراسة (Eton et al., 2021) وتناولت الدراسة تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الخاصة في أوغندا. استخدمت الدراسة كلاً من الأساليب الوصفية والمسحية، بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام نهج الطريقة المختلطة، والتي تضمنت التقنيات الكمية والنوعية. اكتشفت الدراسة أن حوكمة الشركات لها تأثير كبير على الأداء المالي للفنادق وشركات التصنيع في مدينة ليرا، وأن غالبية الشركات التي تم فحصها كان أداؤها المالي جيداً في المتوسط، بالإضافة إلى ذلك، ثبت أن الشركات التي لديها مجالس إدارة ذات أخلاقيات عالية من المرجح أن تشهد تغييرات إيجابية في أدائها المالي من الشركات ذات المجالس غير الأخلاقية، بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة ستدفع الأعمال إلى مستويات أعلى.

من الدراسات التي استقننا منها كونها أعدت على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة دراسة (Nasrallah and El Khoury, 2021) وقد أعدت هذه الدراسة في دولة عربية مجاورة وشقيقة هي دولة لبنان وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) في لبنان. لتحقيق هذه الغاية، استخدمت الدراسة استنباطاً لجمع المعلومات من عينة من 150 شركة غير مطروحة للتداول العام.

قام الباحثان بالتعبير عن درجة حوكمة الشركات من خلال مقياس يستند إلى ثلاثة مكونات رئيسية وتوصلت الدراسة في النهاية إلى أن نجاح منظومة الحوكمة المؤسسية يعتبر ضمانه ومحرك أساسي لنجاح الشركة المالي و تحقيق الأرباح.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج العلمي الذي يفى بأغراض الدراسة لأنه يعتمد على دراسة الواقع كما هو على الأرض ويعبر عنه كماً وكيفاً، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على المعلومات المنشورة عن الشركات الخاضعة للاختبار ضمن عينة الدراسة والتي تجاوزت اختبار الشمول في الدراسة وفقاً لما سوف يتم توضيحه تحت عنوان عينة الدراسة، وبعد ذلك تم حصر المعلومات المتعلقة بهيئة المديرين

ومعلومات الأداء المالي وحجم المنشأة ومن ثم إخضاعها للاختبار التطبيقي وفقاً لبروتوكولات البحث المتبعة في هذا النوع من الدراسات، (Hair et al., 2010).

مجتمع وعينة الدراسة:

تم جمع البيانات من خلال المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة من (2013 - 2018). فيما تتكون عينة الدراسة من الشركات العاملة في الأردن والتي حققت عدداً من الشروط حيث بلغ عددها (40)، وقد تم تحديد واعتماد عينة الدراسة بناء على ما يلي:

1. أن تتوفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة.
2. أن يكون للشركة موقع الكتروني، وأن تكون تقاريرها المالية منشورة طيلة فترة الدراسة على هذا الموقع.
3. أن يكون مجلس إدارة الشركة (هيئة المديرين) مشكل ضمن إرشادات وقواعد الحاكمة المؤسسية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقد انطبقت هذه القواعد كما أسلفنا على 40 شركة شملتها الدراسة جميعها.

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

التحليل الوصفي

التحليل الوصفي قادر على تقديم لمحة عامة عن المتغيرات. ثم تم استخدام متوسط درجات العناصر على كل من العوامل لاختبار الفرضيات. يوضح الجدول (1) المتوسطات والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة. يقدم الإحصاء الوصفي لكل من المتغيرات التابعة والمستقلة المستخدمة في الدراسة.

الجدول (1) المتوسطات والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
راس المال	40	5000	3000000	746475.00	970761.873
عمر الشركة	40	2	36	12.80	9.327
عدد أعضاء مجلس الإدارة	40	3	7	2.53	1.320
عدد الأعضاء غير التنفيذيين	40	1	3	1.4	.832
مؤهلات مجلس الإدارة	40	1	1	1.00	.000
Valid N (listwise)	40				

نلاحظ من خلال الجدول (1) أن رأس المال في الحد الأدنى للشركات بلغ (5000) وفي حدها الأعلى بلغ (3000000) وبمتوسط حسابي (746475.00)، فيما كانت أعمار الشركات في حدها الأعلى (36 سنة) أما في حدها الأدنى فقد بلغ (سنتين) وبمتوسط حسابي (12.80 سنة)، أما المتوسط الحسابي لعدد مجلس الإدارة فقد بلغ (2.53)، وعدد الأعضاء غير التنفيذيين بلغ (1.03)، فيما بلغ المتوسط الحسابي لمؤهلات مجلس الإدارة (1.00) أي أن جميع أعضاء هيئة المديرين حاصلين على مؤهلات علمية.

اختبار تحليل الانحدار

تم إجراء الاختبار على الافتراضات الأربعة لتحليل الانحدار لضمان صحة النتائج الناتجة. قبل إجراء تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات، كان الهدف من ذلك هو التحقق مما إذا كانت جميع البيانات قد استوفت المتطلبات المسبقة وفقاً للتحليل المتعدد للمتغيرات (Hair et al., 2010).

التوزيع الطبيعي:

الافتراض الأساسي في التحليل للمتعدد للمتغيرات هو القاعدة العامة عندما يكون عدد المشاهدات أكثر من 30 مشاهدة. ووفقاً لهذه القاعدة ونتائج اختبار التوزيع الطبيعي فقد تبين أن البيانات تفي بشرط التوزيع الطبيعي لجميع عوامل الدراسة التي خضعت للاختبار.

اختبار Variance inflation factor (VIF)

وقد كانت نتيجة الاختبار الإجمالية لجميع متغيرات الدراسة (4) وهي نسبة مقبولة إحصائياً.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

H_0 : لا يوجد علاقة بين حكومة الشركات والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار البسيط للتعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن، حيث يبين الجدول 3 نتائج الاختبار

الجدول (3) نتائج تحليل الانحدار

للعلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن

الدلالة	F	Adjusted R ²	R ²	R
0.011	4.311	0.203	0.514	0.264

تظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن حوكمة الشركات تؤثر على الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة الأردنية. بينت النتائج أن القيمة التقديرية لعلاقة هذا المتغير بفاعلية الأداء المالي تصل إلى (0.264). عند فحص قيمة F، والتي كانت (4.311)، وجد أنها ذات دلالة إحصائية، لأن قيمة مستوى الأهمية هي (0.011)، وهي أقل من 0.05. تظهر هذه النتائج أن لحوكمة الشركات تأثيراً مهماً إحصائياً على الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

ويبين الجدول قيمة مؤشر هام من مؤشرات جودة نموذج تحليل الانحدار المستخدم وهو مؤشر R² (معامل التفسير أو التحديد) إذ تعبر قيمة R² عن نسبة دقة التنبؤ من خلال المتغير المتنبئ (المستقل) في تفسير تباين المتغير التابع (الأداء المالي للشركات) وقد بلغت هذه النسبة (51.4%) ومن المعلوم أن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين (0 - 1) بحيث كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على جودة النموذج. كما يبين الجدول قيمة أخرى كمؤشر R² المعدلة وتتراوح قيمة هذا المؤشر أيضاً بين (0-1) بحيث كلما ازدادت قيمة المؤشر دل ذلك على جودة أفضل للنموذج ويلاحظ أن قيمة هذا المؤشر قد بلغت (51.4%) وهي قيمة مرتفعة وتعكس جودة مرتفعة للنموذج على اعتبار وجود متغير واحد فقط في هذا النموذج.

وحيث إن قيمة مستوى الدلالة (0.011) المرتبطة بقيمة (f) كانت أقل من 0.05 فهذا يعني رفض فرضية البحث (الفرضية الصفرية) أي يتم قبول الفرضية البديلة (أي فرضية وجود العلاقة) وبالتالي تصبح الفرضية بوجود علاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

الفرضية الفرعية الأولى

H₀₁: لا يوجد علاقة بين كفاءة مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار البسيط ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل.

جدول (4) مؤشرات جودة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة كفاءة مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن

مؤشرات جودة نموذج الانحدار					الأداء المالي للشركات
Sig f	f	R ² المعدلة	R ²	R	
0.478	.894	-.011	.093	.304	كفاءة مجلس الإدارة

تظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن كفاءة مجلس الإدارة تؤثر على الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن. وقد أظهرت النتائج أن قيمة العلاقة المقدره لهذه الخاصية الأداء المالي للشركات هي (0.304). عند فحص قيمة f المحسوبة بـ (0.894) وجد أنها غير ذات دلالة إحصائية، لأن قيمة مستوى المعنوية هي (0.478) وهي أكبر من 0.05. تظهر هذه النتائج أن كفاءة مجلس الإدارة ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

وبين الجدول (4) قيمة مؤشر هام من مؤشرات جودة نموذج تحليل الانحدار المستخدم وهو مؤشر R² (معامل التفسير أو التحديد) إذ تعبر قيمة R² عن نسبة دقة التنبؤ من خلال المتغير المتنبئ (المستقل) في تفسير تباين المتغير التابع (الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة) وقد بلغت هذه النسبة (9.3%) ومن المعلوم أن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين (0 - 1) بحيث كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على جودة النموذج وبالتالي تعتبر هذه القيمة منخفضة كما بين الجدول قيمة أخرى كمؤشر R² المعدلة وتتراوح قيمة هذا المؤشر أيضاً بين (0-1) بحيث كلما ازدادت قيمة المؤشر دل ذلك على جودة أفضل للنموذج ويلاحظ أن قيمة هذا المؤشر قد بلغت (11%) وهي قيمة منخفضة وتعكس جودة منخفضة للنموذج على اعتبار وجود هيكل واحد فقط في هذا النموذج.

وحيث إن قيمة مستوى الدلالة (0.304) المرتبطة بقيمة (f) كانت أكبر من 0.05 فهذا يعني قبول فرضية البحث (الفرضية الصفرية) أي يتم رفض الفرضية البديلة (أي فرضية وجود العلاقة) وبالتالي فإنه لا يوجد علاقة بين كفاءة مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

الفرضية الفرعية الثانية:

H02: لا يوجد علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار البسيط ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل

جدول (5) مؤشرات جودة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن

مؤشرات جودة نموذج الانحدار					الأداء المالي للشركات
Sig f	f	R ² المعدلة	R ²	R	
0.008	.765	0.752	0.656	0.752	استقلالية مجلس

تظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن استقلالية مجلس الإدارة تؤثر على الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن. وأظهرت النتائج أن قيمة العلاقة المقدره لهذه الخاصية الأداء المالي للشركات هي (0.752). عند فحص قيمة f المحسوبة بـ (0.765) وجد أنها ذات دلالة إحصائية، لأن قيمة مستوى المعنوية هي (0.008) وهي أقل من 0.05. تظهر هذه النتائج أن استقلالية مجلس الإدارة لها تأثير ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

وبين الجدول (5) قيمة مؤشر هام من مؤشرات جودة نموذج تحليل الانحدار المستخدم وهو مؤشر R² (معامل التفسير او التحديد) اذ تعبر قيمة R² عن نسبة دقة التنبؤ من خلال المتغير المتبئ (المستقل) في تفسير تباين المتغير التابع (الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة) وقد بلغت هذه النسبة (65.6%) ومن المعلوم أن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين (0 - 1) بحيث كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على جودة النموذج وبالتالي تعتبر هذه القيمة منخفضة كما يبين الجدول قيمة أخرى كمؤشر R² المعدلة وتتراوح قيمة هذا المؤشر أيضاً بين (0-1) بحيث كلما ازدادت قيمة المؤشر دل ذلك على جودة أفضل للنموذج ويلاحظ أن قيمة هذا المؤشر قد بلغت

(75.2%) وهي قيمة مرتفعة وتعكس جودة مرتفعة للنموذج على اعتبار وجود هيكل واحد فقط في هذا النموذج.

وحيث إن قيمة مستوى الدلالة (0.752) المرتبطة بقيمة (f) كانت أقل من 0.05 فهذا يعني رفض فرضية البحث (الفرضية الصفرية) أي يتم قبول الفرضية البديلة (أي فرضية وجود العلاقة) وبالتالي فإنه يوجد علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H₀₃: لا يوجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار البسيط ويوضح الجدول التالي نتائج هذا

التحليل

جدول (6) مؤشرات جودة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة

حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن

مؤشرات جودة نموذج الانحدار					الأداء المالي للشركات
Sig f	f	R ² المعدلة	R ²	R	
0.000	.680	-.034	.072	.286	حجم مجلس الإدارة

تظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن حجم مجلس الإدارة تؤثر على الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن. وأظهرت النتائج أن قيمة العلاقة المقدره لهذه الخاصية الأداء المالي للشركات هي (0.286). عند فحص قيمة f المحسوبة بـ (0.680). وجد أنها ذات دلالة إحصائية، لأن قيمة مستوى المعنوية هي (0.000) وهي أقل من 0.05. تظهر هذه النتائج أن حجم مجلس الإدارة له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

وبين الجدول (6) قيمة مؤشر هام من مؤشرات جودة نموذج تحليل الانحدار المستخدم وهو مؤشر R^2 (معامل التفسير أو التحديد) إذ تعبر قيمة R^2 عن نسبة دقة التنبؤ من خلال المتغير المتنبئ (المستقل) في تفسير تباين المتغير التابع (الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة) وقد بلغت هذه النسبة (7.2%) ومن المعلوم أن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين (0 - 1) بحيث كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على جودة النموذج وبالتالي تعتبر هذه القيمة منخفضة كما يبين الجدول قيمة أخرى كمؤشر R^2 المعدلة وتتراوح قيمة هذا المؤشر أيضاً بين (0-1) بحيث كلما ازدادت قيمة المؤشر دل ذلك على جودة أفضل للنموذج ويلاحظ أن قيمة هذا المؤشر قد بلغت (3.4%-) وهي قيمة منخفضة وتعكس جودة منخفضة للنموذج على اعتبار وجود هيكل واحد فقط في هذا النموذج.

وحيث إن قيمة مستوى الدلالة (0.286). المرتبطة بقيمة (f) كانت أقل من 0.05 فهذا يعني رفض فرضية البحث (الفرضية الصفرية) أي يتم قبول الفرضية البديلة (أي فرضية وجود العلاقة) وبالتالي فإنه يوجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن.

مناقشة النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي تستحق الاهتمام بها من قبل إدارات الشركات وذلك من خلال التقييم المستمر للأداء المالي والتتبع السليم لحوكمة الشركات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: من خلال اختبار الفرضية الرئيسية التي أظهرت وجود علاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن، حيث إن هذه النتيجة تبين تفهم الإدارة لمتطلبات حوكمة الشركات وذلك من خلال تطبيقها بصورة صحيحة، وذلك حسب ما يبين الجدول رقم (3) والتي تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى أن حوكمة الشركات تؤثر في الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن، حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (العيسى) (2014) (Alisia, 2014) والتي أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لحوكمة الشركات على الأداء المالي. كما تتفق مع دراسة (السوريكي، 2021) (Alsuriki, 2021) التي بينت نتائجها وجود أثر إيجابي لحوكمة الشركات على الأداء المالي.

ثانيا: من خلال اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي أظهرت عدم وجود علاقة بين كفاءة مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن، حيث أشارت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط إلى أن كفاءة مجلس الإدارة لا تؤثر في الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن. وقد بينت النتائج أن قيمة علاقة التنبؤ للكفاءة بالأداء المالي قد بلغت (0.304)، حيث تفسر هذه النتيجة أن كفاءة مجلس الإدارة لا تؤثر على الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن، حيث تتفق هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Dzingi & Fakoya, 2017) والتي أظهرت نتائجها أن كفاءة مجلس الإدارة لا تؤثر على الأداء المالي للشركات.

ثالثا: من خلال اختبار الفرضية الثانية التي أظهرت وجود علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن، حيث أشارت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط إلى أن استقلالية مجلس الإدارة تؤثر في الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن. وقد بينت النتائج أن قيمة علاقة التنبؤ لاستقلالية الأداء المالي قد بلغت (0.752)، حيث تفسر هذه النتيجة أن استقلالية مجلس الإدارة تؤثر على الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن، حيث تتفق هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (خفاجي وآخرون، 2021) والتي أظهرت نتائجها أن استقلالية مجلس الإدارة تؤثر على الأداء المالي للشركات.

رابعا: من خلال اختبار الفرضية الثالثة التي أظهرت وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن، حيث أشارت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط إلى أن حجم مجلس الإدارة تؤثر في الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن. وقد بينت النتائج أن قيمة علاقة التنبؤ للحجم بالأداء المالي قد بلغت (0.286)، حيث تفسر هذه النتيجة أن حجم مجلس الإدارة تؤثر على الأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن، حيث تتفق هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Goel, 2018) التي أظهرت نتائجها أن حجم مجلس الإدارة تؤثر على الأداء المالي للشركات.

خامسا: أظهرت النتائج أن حوكمة الشركات لها علاقة وتأثير على الأداء المالي للشركات، وذلك من خلال التزام إدارة الشركات بقواعد حوكمة الشركات، حيث أنه كلما التزمت الشركات بقواعد حوكمة الشركات بصورة صحيحة أثر ذلك على أدائها المالي، الأمر الذي يؤكد النتائج التي توصل إليها (Paniagua et al., 2018; Kiptoo et al., 2021)

التوصيات:

بناء على أهداف ونتائج هذه الدراسة، فقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات وكما يلي:

أولاً: توصيات للشركات الأردنية المتوسطة والصغيرة:

إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتبر محركاً مهماً جداً للاقتصاد وعنصراً مهماً لخلق القيمة والتشغيل في الدولة؛ لذلك لضمان استمرارها ونجاحها ومقدرتها على المنافسة عالمياً لا بد أن تلتزم بتطبيق جميع مبادئ الحوكمة المؤسسية التي من شأنها تعزيز إنتاجيتها وكفاءتها الإدارية وزيادة حصتها السوقية.

على الشركات أن تعمل على تكوين موائمة سياساتها وإجراءات العمل لديها مع مبادئ الحوكمة الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، ومعايير المحاسبة الدولية الخاصة كذلك بالشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب أن يضمن (هيئة المديرين) مجلس الإدارة الاستقلالية الكافية لممارسته الذي من شأنه أن يساهم في مساعدتهم على كشف الأخطاء والتلاعبات التي يمكن أن تحدث في مختلف المستويات الإدارية للمؤسسة، وتقديم تقرير يتمتع بالإفصاح والشفافية حول التجاوزات المسجلة من قبلهم لمجلس الإدارة.

ضرورة أن تلتزم الشركات الصغيرة والمتوسطة (وهي في الغالب شركات عائلية) بتعيين أعضاء مستقلين ضمن هيئة المديرين للشركة، لما لذلك من أهمية في تحسين منظومة الرقابة وتجويد الأداء الاشرافي لهيئة المديرين.

ثانياً: توصيات للسلطات الرقابية

لا يزال تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات لم يأخذ بالجدية اللازمة، لذلك فإنه على السلطات العليا إصدار مجموعة قوانين وتشريعات أكثر صرامة لإجبار الشركات على تطبيق مبادئ الحوكمة، ومراقبة تطبيقها من خلال ضرورة تقديم تقرير سنوي عن مدى الالتزام بهذه المبادئ وعليه لأبد من نشر ثقافة الحوكمة المؤسسية لدى أصحاب الشركات وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين من خلال عقد ندوات ومؤتمرات تشيد بدور مبادئ الحوكمة في تفعيل أداء الشركات والقوانين والتشريعات المنظمة لها، فريئس مجلس إدارة الشركة الذي له معرفة واسعة بضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة ويتمتع بسلوك أخلاقي حسن يمكنه أن يقود المؤسسة إلى العالمية ويمكنه أن يوسع قاعدة المستثمرين والزبائن على حد سواء.

إن تعزيز منظومة الشفافية للشركات يقتضي منها الالتزام بنشر بياناتها المالية والتقارير السنوية والمعلومات الجوهرية على موقعها الإلكتروني مما يعزز من إمكانية معرفة الشركة visibility كما يسهم ذلك في زيادة تفعيل منظومة الرقابة المجتمعية على أداء الشركات.

ثالثاً: توصيات للباحثين والأكاديميين

إن الشركات الصغيرة والمتوسطة رغم أهميتها للاقتصاد إلا أنها لم تأخذ حقها بالبحث والدراسة لا سيما من الجوانب المحاسبية والمالية، نوصي بإجراء مزيد من الدراسات حول أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة المالي والتشغيلي وطرق إدارتها ومدى امتثالها لتعليمات السلطات الرقابية.

توجيه مزيد من الجهد البحثي لاختبار محددات ربحية الشركات الصغيرة والمتوسطة وعوامل تعزيز نجاح هذه الشركات وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد.

المراجع العربية

- الخطيب، محمد محمود، (2010)، الأداء المالي واثاره على عوائد اسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- السويركي، هاني جودت، (2021). أثر آليات الحوكمة في القيمة السوقية للشركات. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 107 - 131.
- الشحادات، محمد وعبدالجليل، توفيق، (2011)، أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي، مجلة إدارة الاعمال الأردنية، 1(8) 1-21.
- بارود، ح. م. (2011)، سلطات مجلس إدارة شركة المساهمة والقيود الواردة عليها. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، الصفحات 279-322 .
- سليمان، محمد مصطفى. (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- عبد الحكيم، ه. ط.، ودلول، ع. ع. (مايو، 2009). حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية (دراسة تطبيقية في سوق العراق للاوراق المالية). مجلة الإدارة والاقتصاد، الصفحات 43-60.
- مصطفى عبدالله القضاة. (2015). العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين للفترة 2005-2011 . مجلة الجامعة الإسلامية لدراسات الاقتصادية والإدارية، 255-281.
- عبيارت، مقدم وسمية طعابة. (ديسمبر، 2018). دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 292 - 269.
- ناطق جبار الخفاجي، حيدر عطا زبين، ونوفل حسين عبده. (2021). استعمال آليات حوكمة الشركات للحد من إدارة الأرباح في ظل نظرية الوكالة. مجلة كلية مدينة العلم، 202-219.

References:

- Alhassan Musah, Abigail Padi, Bismark Okyere, Deodat E. Adenutsi & Charles Ayariga (2022). Does corporate governance moderate the relationship between internal control system effectiveness and SMEs financial performance in Ghana?, *Cogent Business & Management*, 9:1, DOI: 10.1080/23311975.2022.2152159
- Ali, M. (2018). Impact of corporate governance on firm's financial performance (A comparative study of developed and non-developed markets). *Economic Research*, 2(1), 15-30.
- Alshhadat, M.Q. & Al-Hajaya, K. (2023). "Corporate governance in the COVID-19 pandemic: current practices and potential improvement", *Corporate Governance*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. <https://doi.org/10.1108/CG-05-2022-0203>
- Benetyte, R., Gonenc, H., & Krusinskas, R. (2021). Corporate Governance vs. Financial Performance for Intensity of Innovation Investments. *Sustainability*, 13(9), 5014.
- Dzomonda O. Environmental Sustainability Commitment and Access to Finance by Small and Medium Enterprises: The Role of Financial Performance and Corporate Governance. *Sustainability*. 2022; 14(14):8863. <https://doi.org/10.3390/su14148863>
- Dzingai, I. & Fakoya, M. (2017). Effect of corporate governance structure on the financial performance of Johannesburg Stock Exchange (JSE)-listed mining firms. *Sustainability*, 9(6), 867.
- Eton, M., Mwosi, F., Sunday, A. & Poro, S. (2021). Corporate governance and firms financial performance amongst private business enterprises in Uganda, a perspective from Lira City. *African Journal of Business Management*, 15(9), 219-231.
- Fama, E. & Jensen, M. (1983). " Separation of Ownership and Control " . *Journal of Law and Economics* , 26(2), 301-325 .
- Goel, P. (2018). Implications of corporate governance on financial performance: an analytical review of governance and social reporting reforms in India. *Asian Journal of Sustainability and Social Responsibility*, 3(1), 1-21.
- Hair, J., Black, W., Babin, B. & Anderson, R. (2010). *Multivariate Data Analysis*. 7th Edition, Pearson, New York.

-
- Jensen, M. & Meckling, W. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of financial economics*, 3(4), 305-360.
- Kiptoo, I., Kariuki, S. & Ocharo, K. (2021). Corporate governance and financial performance of insurance firms in Kenya. *Cogent Business & Management*, 8(1), 1938350.
- Klein , A. (2002). "Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management ". *Journal of Accounting and Economics*, Vol . 33 (3) , pp . 375-400 .
- Miglani, S., Ahmed, K. & Henry, D. (2015, April). Voluntary corporate governance structure and financial distress: Evidence from Australia. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, pp. 18-30.
- Nasrallah, N. & El Khoury, R. (2021). Is corporate governance a good predictor of SMEs financial performance? Evidence from developing countries (the case of Lebanon). *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 1-31.
- Paniagua, J., Rivelles, R., & Sapena, J. (2018). Corporate governance and financial performance: The role of ownership and board structure. *Journal of Business Research*, 89, 229-234.
- Qi, B., Lin, J. Tian , G. (2017). " The Impact of Top Management Team Characteristics on the Choice of Earnings Management Strategies : Evidence from China " . *Accounting Horizons* , 32 (1), 143 164 .
- Sassi, N. & Damak-Ayadi, S. (2022). "IFRS for SMEs adoption, corporate governance, and quality of financial statements: evidence from Dominican Republic and El Salvador", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. <https://doi.org/10.1108/JAEE-10-2021-0348>